گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
*Vol. 5, No. 4, pp. 1154–1168, December-2017*
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2410-7557
e-ISSN: 25185128
journals.uoz.edu.krd

# مسارات البطالة ومحدداته في المملكة الأردنية الهاشمية خلال المدة (1991 – 2013)

**ابراهيم محمد حسين**

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، أقليم كردستان – العراق .

**تاريخ الاستلام:** 05/ 2016 **تاريخ القبول:** 2016/08 **تاريخ النشر:** 2017/12 *https://doi.org/10.26436/2017.5.4.505*

**الملخص :**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اتجاهات ومحددات البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية بالاعتماد على البيانات السنوية لمعدل البطالة كمتغير معتمد وعدد من المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (عرض النقد، المساعدات الخارجية، النفقات الاستثمارية الحكومية، عدد السكان، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، الناتج المحلي الإجمالي) ولسلسلة زمنية تمتد من سنة 1991 ولغاية 2013، وتبين من خلال الدراسة بأن معدلات البطالة كانت مرتفعة لدى الإناث مقارنة مع الذكور حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعدل البطالة لدى الإناث (25.10٪) في حين بلغ المتوسط لدى الذكور (12.47٪) خلال مدة الدراسة " بالإضافة إلى ذلك فان معدل البطالة كان شديد الحساسية للتغيرات الحاصلة في النفقات الاستثمارية الحكومية وسعر الفائدة الحقيقي في حين كان أقل حساسية للتغيرات الحاصلة في عرض النقد، المساعدات الخارجية، معدل نمو السكان، معدل التضخم، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، الناتج المحلي الإجمالي .

**الكلمات الدالة:** مفهوم البطالة، قياس معدل البطالة، مسارات البطالة، محددات البطالة، الأردن.

## 1. المقدمة

تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمام من قبل الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا من خلال تلك الأبحاث والدراسات إلى زيادة حجم العمالة وتخفيض معدلات البطالة وبالذي يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية.

تمثل مشكلة البطالة إحدى أهم المشكلات التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة تعاني منها الدول النامية فحسب، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، ولعل وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها جميع الدول على حد سواء تتمثل في تفاقم مشكلة البطالة، إذ أن هناك نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف أنحاء العالم.

ويمكن القول أن البطالة ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية يتبين من ظهورها وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في الوقت نفسه ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية سلبية على تركيبة المجتمع، وهي من أخطر الأزمات التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر، ذلك أنها بلغت مستويات حرجة إلى درجة يمكن أن ينتج عنها كثيرا من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي للمجتمعات وعلى كافة مجالات الاقتصاد القومي.

وتعد البطالة أحد المؤشرات الرئيسة التي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي، وبالتالي فهي تعد مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب، فليس معنى البطالة تعطل نسبة ملموسة من الأفراد عن العمل، لكنها في حقيقة الأمر مشكلة مركبة، نظرا لما تحدثه من آثار سلبية مباشرة على النشاط الاقتصادي، لذلك تسعى كافة الدول قدر الإمكان للتخلص من هذه المشكلة عن طريق استيعاب الطاقات المعطلة الموجودة لديها سواء كانت بشرية أم مادية (أي عنصر من عناصر الإنتاج) .

ويعاني الأردن حاله حال بقية الدول من مشكلة البطالة، وهناك العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية التي تؤثر على معدل البطالة مثل (عرض النقد، المساعدات الخارجية، النفقات الاستثمارية، معدل نمو السكان، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، الناتج المحلي الإجمالي وغيرها) لذا تحاول هذه الدراسة الإحاطة بتلك العوامل وتحليلها لمعرفة مدى تأثيرها على معدل البطالة في الأردن .

## 2. منهجية البحث

### 1.2. مشكلة البحث

ان تفشي ظاهرة البطالة بين أفراد المجتمع مشكلة بحد ذاتها نظرا لآثارها السلبية على المجتمع، ولارتباطها الوثيق بالعديد من النواحي المهمة كالنواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية، لذا ينبغي على الحكومات تخفيض نسب ومعدلات البطالة قدر الإمكان لتجنب آثارها السلبية،، لذلك تتمحور مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ماهي اتجاهات معدلات البطالة في المملكة الاردنية الهاشمية .
2. ماهي العوامل المؤثرة على معدلات البطالة في المملكة الاردنية الهاشمية .

### 2.2. فرضية البحث

يستند البحث على الفرضيات الآتية :

1. يؤثر عرض النقد تأثيراً ذات دلالة معنوية إحصائيا في معدل البطالة ويتوقع أن تكون العلاقة بينهما عكسية .
2. يؤثر المساعدات الخارجية تأثيراً ذات دلالة معنوية إحصائيا في معدل البطالة ويتوقع أن تكون العلاقة بينهما عكسية .
3. يؤثر النفقات الاستثمارية تأثيراً ذات دلالة معنوية إحصائيا في معدل البطالة ويتوقع أن تكون العلاقة بينهما عكسية .
4. يؤثر معدل نمو السكان تأثيراً ذات دلالة معنوية إحصائيا في معدل البطالة ويتوقع أن تكون العلاقة بينهما طردية .
5. يؤثر معدل التضخم تأثيراً ذات دلالة معنوية إحصائيا في معدل البطالة ويتوقع أن تكون العلاقة بينهما عكسية .
6. يؤثر سعر الفائدة الحقيقي تأثيراً ذات دلالة معنوية إحصائيا في معدل البطالة ويتوقع أن تكون العلاقة بينهما طردية .
7. يؤثر إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت تأثيراً ذات دلالة معنوية إحصائيا في معدل البطالة ويتوقع أن تكون العلاقة بينهما عكسية .
8. يؤثر الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً ذات دلالة معنوية إحصائيا في معدل البطالة ويتوقع أن تكون العلاقة بينهما عكسية .

### 3.2. أهمية البحث

يعد توفير فرص العمل المناسبة لأفراد المجتمع مطلبا وتحديا لأغلب الحكومات التي تحاول التغلب على هذه المشكلة من أجل تحجيم عدد العاطلين عن العمل وبالتالي تعزيز روابط الانتماء والالتزام الاجتماعي بين الفرد والمجتمع من جهة والحكومة من جهة أخرى، لذا فان أهمية البحث تتمثل في مدى سعي الحكومة الأردنية بتبني الإجراءات والسياسات لحل مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع عن طريق التحكم بالعوامل والمتغيرات الواجب التأثير عليها للحد من هذه المشكلة وتخفيف آثارها إلى أدنى حد ممكن .

### 4.2. هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. إعطاء إطار نظري عن البطالة من حيث المفهوم وكيفية القياس.
2. تسليط الضوء على العوامل المؤثرة على معدل البطالة .
3. بيان اتجاهات البطالة والعوامل المؤثرة على مستواها في الأردن خلال المدة موضوع الدراسة .
4. تحليل علاقة الارتباط والانحدار بين معدل البطالة ومجموعة من العوامل المؤثرة على مستواها في الأردن خلال المدة موضوع الدراسة.

### 5.2. متغيرات البحث والمدة الزمنية

تم تحليل بيانات سلسلة زمنية سنوية لمدة 23 سنة، وللفترة (1991 – 2013) في الأردن، واعتمد معدل البطالة كمتغير معتمد كنسبة مئوية لكل سنة، أما المتغيرات المستقلة فتمثل بعرض النقد لكل سنة معبرا عنه بمليارات الدنانير، والمساعدات الخارجية لكل سنة معبرا عنها بمليارات الدنانير، والنفقات الاستثمارية لكل سنة معبرا عنها بمليارات الدنانير، ومعدلات النمو السكاني لكل سنة كنسبة مئوية، ومعدل التضخم لكل سنة كنسبة مئوية، وسعر الفائدة الحقيقي لكل سنة كنسبة مئوية، وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لكل سنة معبرا عنه بمليارات الدنانير، والناتج المحلي الإجمالي لكل سنة معبرا عنه بمليارات الدنانير.

## 3. الإطار النظري للبطالة ومحدداته

### 1.3. تعريف البطالة

برزت ظاهرة البطالة في أغلب المجتمعات البشرية منذ أمد بعيد، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات البشرية يخلو من هذه الظاهرة بشكل أو بأخر . إلا أن هذه المشكلة أثارت الاهتمام بشكل واضح خلال العقد الثالث من القرن العشرين حين عصفت بدول أوروبا أزمة الكساد العظيم خلال المدة 1929–1932 ومن أولى الدراسات التي وصفت البطالة كمشكلة اجتماعية واقتصادية خاضعة للمنهج العلمي في الدراسة و التحليل بهدف إدراك حجمها وتحديد مسبباتها و أثارها في المجتمع تلك التي نشرت في عام 1933 من قبل الباحث ( Jahoda et al) والتي عمدت إلى وصف الآثار المدمرة لمشكلة البطالة في إحدى المدن النمساوية، ومنذ تلك المدة الزمنية أضحت البطالة مشكلة أكثر وضوحاً تعاني منها المجتمعات البشرية المعاصرة بين مدة وأخرى، إلا أن نسب البطالة اختلفت من مجتمع إلى أخر، كما أن كيفية التعامل معها أخذت أساليب مختلفة من التجاهل التام إلى الدعم الكلي أو الجزئي. إن البطالة في أوسع معانيها تعني عدم استخدام جزء من عناصر الإنتاج و المتمثلة بالأرض ورأس المال والعمل والتنظيم. أي أن المعنى الشامل للبطالة لا يقتصر على بطالة عنصر العمل بل تشمل بطالة أي عنصر من عناصر الإنتاج و لكن جرى في العرف الاقتصادي استخدام مصطلح البطالة للتعبير عن عدم استخدام كل عناصر العمل . (كرمافى، 2013 : 18)

و فيما يخص التعريف الذي طرحته دائرة المعارف الأمريكية من أن البطالة هي حالة عدم الاستخدام الكلي والتي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه و الباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه . (جودة وعيسى،2010 : 64) .

وفيما عرفت البطالة وفق مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية بجميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال ، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل و قاموا بالبحث عنه بإحدى الوسائل المتاحة.(العيد والبهدي، 2012 : 24) .

ويعرف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور، يرتبط هذا التعريف بمستوى معين من الأجور لأنه يوجد دائما معدل أجر يكون عنده كل الأشخاص الذين يطلبون عملا يحصلون عليه ويسمى بأجر القبول، وبالتالي فإن البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجر السائد في السوق. (مهدي،89:2010).

وهناك من يرى بأن البطالة عبارة عن الفرق بين كمية العمل المعروضة و كمية العمل المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة عند مستويات الأجر وظروف العمل السائدة في السوق . (البريفكاني وآخرون،218:2010).

في حين يرى آخرون بأن البطالة يشير إلى أولئك العاطلين الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى، إضافة الى أولئك العاطلين الذين سبق لهم أن عملوا و تركوا أعمالهم لسبب معين، كما تصنف الحكومة الفدرالية الامريكية العاطل بأنه الشخص الذي ليس لديه عمل يقوم به و لمدة أربعة أسابيع، و في نفس الوقت يعتبر نشطا في البحث عن العمل و قادرا على ادائه حال توفره. (البكر،154:2009).

كما تم تعريفها بأنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل، وبناء على ذلك يمكن اعتبار الفرد المتعطل عن العمل بأنه الفرد الذي يزيد عمره عن حد معين وكان خلال فترة الإسناد بدون عمل وهو مستعد وجاهز ويبحث عن العمل.(حسين وسعيد، 327:2004)

وتم تعريفها أيضا بأنها عدم وجود فرصة عمل لمن يرغب في العمل وقادر عليه وفي سن العمل ،أي أنها تتضمن العاطلين عن العمل من الراغبين فيه ممن هم في سن العمل والقادرين عليه، أي أن البطالة وفق هذا المفهوم تتضمن العديد من الشروط التي تجعل العامل عاطلا عن العمل وهي : (خلف،2007: 335 –336)

1. أن يكون في سن العمل وهذا يعني استبعاد من هم خارج سن العمل.
2. أن يكون العامل قادراً على أداء العمل، أي أن لا يكون مريضا أو عاجزاً عن القيام بالعمل.
3. أن يكون راغباً في العمل، ومستمراً في البحث عنه.

ويرى الباحث بان البطالة هي الحالة التي يكون فيها الشخص قادرًا على العمل وراغبًا فيه، ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين.

### 2.3. قياس معدل البطالة

يعتبر مؤشر البطالة مؤشرا اقتصاديا ذو دلالة وأهمية خاصة لأنه يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد معين كما يدل على مدى تفشي البطالة بين الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه والباحثين عنه، ويتم قياس البطالة بمعدل البطالة وهي نسبة غير المشتغلين (المتعطلين) من القوى العاملة إلى إجمالي القوى العاملة، وتحاول جميع الدول على إبقاء هذا المعدل منخفضا قدر الإمكان للتخفيف من آثاره السلبية .

ويتم التعبير عن معدل البطالة بالصيغة الآتية :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل في سنة ما}}{\text{اجمالي القوي العملة في السنة نفسها}} * 100$$

إجمالي القوى العاملة في السنة نفسها

ويشير مفهوم القوى العاملة إلى جميع الأفراد القادرين والراغبين في العمل، ويتم في العادة استبعاد من هم دون سن 15 سنة وكبار السن والمتقاعدين إلى سن 65 سنة كحد أعلى والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بأنواعهم . (الوزني والرفاعي، 2006 : 265)

### 3.3. العوامل المؤثرة في البطالة:

هناك العديد من العوامل المؤثرة على مستوى البطالة ومن أهمها :

1. **عرض النقد:**

تخضع كمية النقود المعروضة لسيطرة البنك المركزي المسؤول عن السياسة النقدية، وتلعب كمية النقود المعروضة مع غيرها من أدوات السياسة النقدية دوراً مهماً وفعالاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام. (درويش، 2013 : 323)

فعند قيام البنك المركزي بأتباع سياسة نقدية توسعية من خلال قيامه بشراء السندات الحكومية فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية ويؤدي إلى انخفاض العائد عليها ونتيجة لذلك تتغير محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد فيميلون إلى زيادة رصيدهم النقدي على حساب الأصول المالية، مما يزيد من إنفاقهم سواء كان الإنفاق استهلاكي أم إنفاقاً على شراء أصول عينية كالعقارات والأراضي ويترتب على هذه الزيادات في الإنفاق زيادة في المستوى العام للأسعار، وإذا كان الاقتصاد القومي دون مستوى الاستخدام الكامل فان هذه السياسة التوسعية ستؤدي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض البطالة " وبالعكس عندما تنتهج السلطة النقدية سياسة انكماشية ويقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية فان الطلب الكلي سينخفض، إلا أن الأسعار قد لاتنخفض فوراً إذ لابد أن تمضي فترة حتى يقتنع رجال الأعمال بحقيقة انخفاض الأسعار وحتى يغيروا من خطط إنتاجهم، وفي

نفس الوقت فان العمال العاطلين عن العمل والباحثين عنه لن يقتنعوا بأنه حصل بالفعل انخفاض في الطلب على خدماتهم لذا فإنهم لن يقبلوا بالأعمال التي تعرض عليهم بأجور أقل اعتقاداً منهم بأنهم سيجدون عملا أفضل وهذا يؤدي إلى بقائهم عاطلين عن العمل لفترة طويلة . (عبد الرحمن، 2002 : 18 – 19)

2. **المساعدات الخارجية** :

تعد المساعدات الخارجية مصدراً من مصادر الإيرادات العامة التي تحصل عليها الحكومة ومن ثمَّ فان لها تأثيراً كبيراً على السياسة الإنفاقية سواء كانت جارية أم استثمارية وبالتالي فان التوسع في السياسة الانفاقية من قبل الحكومة يؤدي إلى زيادة الإنتاج والذي يتطلب زيادة مستوى التوظف وانخفاض معدل البطالة، وهذا يعني أن العلاقة بين المساعدات الخارجية والبطالة هي علاقة عكسية. (خليل واللوزي، 1999: 294)

3. **النفقات الاستثمارية الحكومية** :

أن النفقات الاستثمارية لها اثراً إيجابياً على الأنشطة الاقتصادية وتحسين أدائها وتلعب دوراً مهماً في تحديد معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ( Hosoya , 2002 : 2)

ويمثل تضحية بنقد اليوم على أمل الحصول على منافعه مستقبلاً ( Willsmore , 1973 : 193) وقد احتلت النفقات الاستثمارية أهمية خاصة لعلاقتها الوثيقة بنمو الدخل القومي حيث يعتبر الأخير أساساً للحكم على مدى التقدم الذي بلغته عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي في بلد ما (الكرخي،2001، 109 ) .

بناءاً على ذلك فان الإنفاق الاستثماري يعتبر المحرك الرئيسي الذي من خلاله يمكن للحكومة خلق وظائف واستقطاب اكبر عدد من العمال وبالتالي تمتص البطالة أو تخفف من حدتها، إن زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ويترتب على ذلك زيادة الإنتاج والذي يتطلب زيادة مستوى التوظف وانخفاض معدل البطالة، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة علاقة عكسية، فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها، كلما انخفضت معدلات البطالة والعكس صحيح .(الاسطل، 2014 : 66)

4. **السكان** :

يؤمن النمو السكاني زيادة في عرض العمل والنمو السكاني المرتفع الذي تواكبه زيادة في أعداد القوة البشرية وارتفاع أعداد الداخلين إلي سوق العمل، قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة والإضرار بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعاقتها – إن لم يواكب هذا الارتفاع في السكان نمو اقتصادي مناسب – ونقص في الطلب على اليد العاملة، وارتفاع في نسبة البطالة، وإعاقة لعملية التنمية، كونه يؤثر في كفاية السكان من المواد الغذائية، السكن، التعليم والخدمات الصحية وغيرها، وبشكل عام يمكننا إجمال تلك العلاقة في كون النمو السكاني الكبير يرافقه عمالة كبيرة وفائضة، في أغلب الأحيان تتحول هذه العمالة إلى بطالة كبيرة في حال عدم امتصاص قوى الطلب على العمل هذه الفائض .(المقداد، 2008 : 329)

5. **التضخم** :

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، ولا يقصد بالتضخم الارتفاع في سعر سلعة معينة واحدة بل الزيادة في المستوى العام للأسعار لكل السلع وعلى نحو مستمر (Delong , 2002 : 327) .

إن التضخم والبطالة ظاهرتان سيئتان ومن بين الرواد الأوائل الذين درسوا العلاقة بينهما هو الاقتصادي الانكليزي(A.W. Philips) الذي قام برسم منحنى بياني عرفت فيما بعد بمنحنى فيليبس لتحليل العلاقة بين معدلات البطالة وتغيرات الأجور في بريطانيا للمدة 1861 – 1957 وتوصل إلى منحنى على شكل حرف L الذي يوحي بوجود علاقة عكسية بين معدلات الأجور والبطالة ثم وسع الباحثون نطاق الدراسة ليشمل العلاقة بين تغيرات الأسعار ومعدلات البطالة، ويفسر منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدلات الأجور والبطالة على النحو الأتي : إن الزيادة غير المتوقعة في معدل التضخم يؤدي إلى تخفيض الأجور الحقيقية ويؤدي إلى زيادة الطلب على العمل وتخفيض معدل البطالة . (عبد الرحمن وعريقات، 2004 : 156 – 157) (عبد الرحمن، 2002 : 20)

6. **سعر الفائدة الحقيقي** :

يعرف سعر الفائدة الحقيقي بأنه عبارة عن القوة الشرائية للفائدة الاسمية، بمعنى سعر الفائدة الاسمي بعد أخذ ارتفاع الأسعار (التضخم) بعين الاعتبار أي أن :

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم

ويعرف أيضا بأنه سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي، ولارتفاع سعر الفائدة الحقيقي تأثير سلبي على الاستثمار المحلي المباشر لسببين هما :

1. ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يرفع التكلفة الحقيقية للائتمان .
2. ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يقلل من القيمة الحقيقية للأصول المستثمرة، ويجعلها قليلة بالمقارنة مع السعر السائد في السوق مما يقلل الدافع على الاستثمار. (حسين وعبادي 2013 : 432)

وبالمقابل تتمثل الأهمية الاقتصادية لانخفاض سعر الفائدة الحقيقي إلى تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين، وتوفير فرص العمل في الاقتصاد وبالتالي تخفيض معدلات البطالة (عثامنة والزعبي، 2009 : 377)

وبذلك فان انخفاض سعر الفائدة الحقيقي يشجع المستثمرين على الاستثمار وتزداد العمالة وتنخفض البطالة تبعا لذلك، أي أن العلاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل البطالة .

7. **إجمالي تكوين رأس المال الثابت :**

يشير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت إلى إجمالي الاستثمارات في الموجودات الثابتة في الاقتصاد وكذلك الاستثمار في الأصول الثابتة الممولة من الأموال التي جُمعت عن طريق سوق رأس المال، إن إدخال التحسينات في تكوين رأس المال ومتابعتها والإصلاحات الاقتصادية وفسح المجال إمام القطاع الخاص وتشجيعها عن طريق الحكومة لها أثار ايجابية لأنه يؤدي إلى تحقيق الكفاءة وإنتاجية في العمل والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل وتوليد معدل تضخم منخفض وتعزيز النمو الاقتصادي وبالتالي الحد من البطالة ( Ayemere & et al. , 2014 : 160) .

8. **الناتج المحلي الإجمالي:**

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة معينة من الزمن (Rauch & Chi , 2010 : 104) وهناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة وتنبثق من فكرة تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي أحد المتغيرات الذي يفترض به أن يؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة داخل الاقتصاد القومي .

وقد اكتشف الباحث الأمريكي Arthur Okun في عام 1962 وجود علاقة عكسية مابين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، عندما استخدم بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1947 – 1957 وتوصل إلى أن انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3٪ سوف يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة بنسبة 1٪ مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، وأرجع ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، نظراً لقلة رغبة الشركات في استثمار أموالها في شراء المعدات الجديدة أثناء فترات التصنيع التي تمثل العمر الافتراضي للمصانع الحالية، كما يؤدي انخفاض مستوى صافي الاستثمار إلى إضافة أقل لرأس المال، ومن ثم تناقص نمو القدرة الإنتاجية، وبمرور الوقت يفقد العاطلون عن العمل دورياً ما لديهم من مهارات، وشعور بالاعتزاز بالنفس، كما يفتقرون إلى وجود دافع أو حافز كاف، مما يترتب على ذلك الإضرار بقدراتهم الإنتاجية، التي غالباً يستحيل إستعادتها حتى لو تمكنوا من العثور على وظيفة جديدة.(العيد وبهدي، 2012 : 26)

## 4. مسارات ومحددات البطالة في الأردن

يتضمن هذا المبحث تحليل سلوك واتجاه البطالة بين الذكور والإناث في الأردن خلال المدة (1991 – 2013)، وتوصيف متغيرات الدراسة المتمثلة بـ (معدل البطالة، عرض النقد، المساعدات الخارجية، النفقات الاستثمارية، معدل نمو السكان، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الناتج المحلي الإجمالي) باستخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية، بالإضافة إلى تحليل علاقة الارتباط والأثر بين المتغير المعتمد (معدل البطالة) ومجموعة من المتغيرات المستقلة.

### 1.4. اتجاهات البطالة لدى الذكور والإناث في الأردن:

يبين الجدول (1) معدل البطالة لدى الذكور كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة للذكور، ومعدل البطالة لدى الإناث كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة للإناث في الأردن خلال المدة (1991 – 2013)

**الجدول** (1): معدل البطالة بين الذكور والإناث في الأردن خلال المدة 1991 – 2013

| السنوات | معدل البطالة لدى الذكور % | معدل البطالة لدى الإناث % |
|---|---|---|
| 1991 | 14.30 | 23.90 |
| 1992 | 15.80 | 30.40 |
| 1993 | 17.30 | 36.80 |
| 1994 | 16.00 | 34.00 |
| 1995 | 12.70 | 27.00 |
| 1996 | 11.90 | 25.20 |
| 1997 | 11.00 | 24.90 |
| 1998 | 12.30 | 22.10 |
| 1999 | 11.00 | 25.10 |
| 2000 | 12.30 | 21.90 |
| 2001 | 14.60 | 23.40 |
| 2002 | 14.70 | 24.50 |
| 2003 | 14.10 | 23.10 |
| 2004 | 11.70 | 17.10 |
| 2005 | 12.80 | 27.00 |
| 2006 | 11.90 | 25.90 |
| 2007 | 10.20 | 26.70 |
| 2008 | 10.00 | 25.50 |

| | | |
|---|---|---|
| 2009 | 10.20 | 25.00 |
| 2010 | 10.20 | 22.80 |
| 2011 | 10.90 | 22.00 |
| 2012 | 10.30 | 21.00 |
| 2013 | 10.50 | 22.10 |
| N | 23 | 23 |
| Mean | 12.47 | 25.10 |
| Maximum | 17.30 | 36.80 |
| Minimum | 10.00 | 17.10 |
| Range | 7.30 | 19.70 |
| Std. Deviation | 2.14 | 4.20 |

**المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع** http://data.albankaldawli.org

وتظهر معدلات البطالة بأنها مرتفعة لدى الإناث مقارنة مع الذكور حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعدلات البطالة لدى الإناث (25.10٪) بانحراف معياري (4.20) في حين بلغ المتوسط لدى الذكور (12.47٪) بانحراف معياري (2.14)، وبلغ أعلى معدل بطالة لدى الإناث (36.80٪) عام 1993 وأقل معدل بطالة (17.10٪) عام 2004 وبلغ المدى بين أعلى وأقل معدل (19.70٪)، في حين بلغ أعلى معدل بطالة لدى الذكور (17.30٪) عام 1993 وأقل معدل بطالة (10٪) عام 2008 وبلغ المدى بين أعلى وأقل معدل (7.30٪).

### 2.4. توصيف متغيرات الدراسة

يبين الجدول (2) استخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية المتمثلة بـ (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أعلى قيمة، أقل قيمة، المدى) والتي تسهم في التعرف على طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة، وتم الاعتماد على برنامج SPSS في تحليل متغيرات الدراسة المتمثلة بـ (معدل البطالة، عرض النقد، المساعدات الخارجية، النفقات الاستثمارية، معدل نمو السكان، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، الناتج المحلي الإجمالي) خلال المدة (1991 – 2013) وكما يلي:

1. معدل البطالة : نجد بان المتوسط بلغ (14.35٪) بانحراف معياري (2.04) وقد بلغ أعلى معدل (19.7٪) عام 1993 في حين بلغ أقل معدل (12.2٪) عام 2012 وبلغ المدى بين أعلى وأقل معدل (7.5٪) .
2. عرض النقد : نجد بان المتوسط بلغ (11694.57) مليون دينار بانحراف معياري (7591.47) وقد بلغت أعلى قيمة (27363.4) مليون دينار عام 2013 في حين بلغ أقل قيمة (3810.1) مليون دينار عام 1991 وبلغ المدى بين أعلى وأقل قيمة (23553.3) مليون دينار .
3. المساعدات الخارجية : نجد بان المتوسط بلغ (374.18) مليون دينار بانحراف معياري (258.06) وقد بلغت أعلى قيمة (1215) مليون دينار عام 2011 في حين بلغت أقل قيمة (137.4) مليون دينار عام 1992 وبلغ المدى بين أعلى وأقل قيمة (1077.6) مليون دينار .
4. النفقات الاستثمارية : نجد بان المتوسط بلغ (611.79) مليون دينار بانحراف معياري (306.50) وقد بلغت أعلى قيمة (1444.5) مليون دينار عام 2009 في حين كانت أقل قيمة (292.3) مليون دينار عام 1993 وبلغ المدى بين أعلى وأقل قيمة (1152.2) مليون دينار .
5. معدل نمو السكان : بلغ المتوسط (3.16٪) بانحراف معياري (2.07) وقد بلغ أعلى معدل (11.83٪) عام 1991 في حين كان أقل معدل (1.83٪) عام 1999 وبلغ المدى بين أعلى وأقل معدل (10٪) .
6. معدل التضخم : بلغ المتوسط (3.97٪) بانحراف معياري (3) وقد بلغ أعلى معدل (13.94٪) عام 2008 في حين بلغ أقل معدل (0.67- ٪) عام 2009 وبلغ المدى بين أعلى وأقل معدل (14.61٪) .
7. سعر الفائدة الحقيقي : نجد بان المتوسط بلغ (5.54٪) بانحراف معياري (4.84) وقد بلغ أعلى معدل (12.78٪) عام 1999 في حين بلغ أقل معدل (9.04- ٪) عام 2008 وبلغ المدى بين أعلى وأقل معدل (21.82٪) .

**الجدول** (2): توصيف بيانات الدراسة باستخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية

| السنوات | معدل البطالة (٪) | عرض النقد (M2) المبالغ بالملايين | المساعدات الخارجية المبالغ بالملايين | النفقات الاستثمارية المبالغ بالملايين | معدل نمو السكان (٪) | معدل التضخم (٪) | سعر الفائدة الحقيقي (٪) | إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المبالغ بالملايين | الناتج المحلي الإجمالي المبالغ بالملايين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1991 | 15.40 | 3810.10 | 230.20 | 333.10 | 11.83 | 8.28 | 4.90 | 678.00 | 2958.00 |
| 1992 | 17.50 | 4266.90 | 137.40 | 352.70 | 5.30 | 3.91 | 7.10 | 1049.20 | 3610.64 |
| 1993 | 19.70 | 4481.80 | 163.10 | 292.30 | 4.63 | 3.33 | 7.21 | 1303.50 | 3884.29 |
| 1994 | 18.30 | 4841.50 | 175.50 | 376.20 | 3.97 | 3.60 | 3.34 | 1391.00 | 4358.31 |
| 1995 | 14.60 | 5159.80 | 182.80 | 384.40 | 3.30 | 2.24 | 8.62 | 1395.00 | 4714.59 |
| 1996 | 13.70 | 5175.30 | 247.00 | 410.20 | 3.10 | 6.59 | 9.00 | 1444.90 | 4912.21 |
| 1997 | 12.90 | 5576.60 | 205.00 | 427.20 | 3.10 | 2.99 | 10.88 | 1324.90 | 5136.28 |
| 1998 | 13.70 | 6026.30 | 172.20 | 443.20 | 3.09 | 3.10 | 6.22 | 1187.50 | 5608.63 |
| 1999 | 12.90 | 6747.60 | 198.50 | 396.40 | 1.83 | 0.58 | 12.78 | 1352.68 | 5776.57 |
| 2000 | 13.70 | 7434.70 | 240.20 | 335.80 | 2.48 | 0.68 | 12.26 | 1266.58 | 5996.67 |
| 2001 | 15.80 | 7866.10 | 249.40 | 403.80 | 2.50 | 1.75 | 10.08 | 1235.79 | 6362.00 |
| 2002 | 16.20 | 8419.10 | 266.60 | 438.70 | 2.46 | 1.86 | 9.17 | 1287.34 | 6792.51 |
| 2003 | 15.40 | 9465.70 | 687.70 | 466.90 | 2.50 | 2.38 | 7.00 | 1490.81 | 7227.04 |
| 2004 | 12.40 | 10571.40 | 667.00 | 621.00 | 2.44 | 2.56 | 5.02 | 2005.41 | 8087.96 |
| 2005 | 14.90 | 12364.00 | 501.00 | 634.60 | 2.29 | 3.52 | 5.47 | 2733.74 | 8925.36 |
| 2006 | 14.00 | 14109.70 | 304.50 | 794.10 | 2.31 | 6.26 | -2.24 | 2717.10 | 10675.37 |
| 2007 | 13.10 | 15606.90 | 343.40 | 842.60 | 2.26 | 4.70 | 3.45 | 3334.10 | 12131.42 |
| 2008 | 12.70 | 18304.30 | 718.30 | 958.50 | 2.21 | 13.94 | -9.04 | 4342.90 | 15593.41 |
| 2009 | 12.90 | 20013.30 | 333.40 | 1444.50 | 2.23 | -0.67 | 6.25 | 4254.20 | 16911.01 |
| 2010 | 12.50 | 22306.70 | 401.70 | 961.40 | 2.21 | 5.06 | 0.56 | 4313.13 | 18762.02 |
| 2011 | 12.90 | 24118.90 | 1215.00 | 1057.10 | 2.23 | 4.38 | 2.16 | 5018.42 | 20476.59 |
| 2012 | 12.20 | 24945.10 | 327.20 | 675.40 | 2.22 | 4.65 | 4.10 | 5714.40 | 21965.47 |
| 2013 | 12.60 | 27363.40 | 639.10 | 1021.00 | 2.23 | 5.59 | 3.23 | 6492.98 | 23851.63 |
| N | 23 | 23 | 23 | 23 | 23 | 23 | 23 | 23 | 23 |
| Mean | 14.35 | 11694.57 | 374.18 | 611.79 | 3.16 | 3.97 | 5.54 | 2492.76 | 9770.35 |
| Minimum | 12.2 | 3810.1 | 137.4 | 292.3 | 1.83 | -0.67 | -9.04 | 678 | 2958 |
| Maximum | 19.7 | 27363.4 | 1215 | 1444.5 | 11.83 | 13.94 | 12.78 | 6492.98 | 23851.63 |
| Range | 7.5 | 23553.3 | 1077.6 | 1152.2 | 10.00 | 14.61 | 21.82 | 5814.98 | 20893.63 |
| Std. Deviation | 2.04 | 7591.47 | 258.06 | 306.50 | 2.07 | 3.00 | 4.84 | 1703.86 | 6504.19 |

**المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع** http://data.albankaldawli.org

إجمالي تكوين رأس المال الثابت : نجد بان المتوسط بلغ (2492.76) مليون دينار بانحراف معياري (1703.86) وقد بلغت أعلى قيمة (6492.98) مليون دينار عام 2013 في حين بلغ أقل قيمة (678) مليون دينار عام 1991 وبلغ المدى بين أعلى وأقل قيمة (5814.98) مليون دينار .

**8.** الناتج المحلي الإجمالي : نجد بان المتوسط بلغ (9770.35) مليون دينار بانحراف معياري (6504.19) وقد بلغت أعلى قيمة (23851.63) مليون دينار عام 2013 في حين بلغ أقل قيمة (2958) مليون دينار عام 1991 وبلغ المدى بين أعلى وأقل قيمة (20893.63) مليون دينار .

### 3.4. قياس وتقدير أثر المتغيرات المستقلة على معدل البطالة:

سيتم في هذا الجزء من الدراسة الوقوف على تأثير المتغيرات المستقلة على معدل البطالة، ولإثبات فرضيات الدراسة ونقلها من الواقع النظري إلى التطبيق (العملي ) سنستعين بالاقتصاد القياسي الذي يضفي على العلاقات الوصفية سمة التقريب الواقعي كما يعمل على إثبات صحة النظريات الاقتصادية أو خطئها ومن ثمَّ فإن استخدام أسلوب التحليل القياسي يعد أمراً ضرورياً للحصول على إثباتات عملية صحيحة حول الظاهرة المدروسة، وكذلك للتأكد من صحة الفرضيات والعلاقات السلوكية بين المتغيرات المقاسة لذا تم الاعتماد على بيانات حقيقية في التحليل والاستعانة بطريقة المربعات الصغرى (OLS) والتي تعتبر

من أفضل الطرق لتقدير النماذج، واتساقاً مع ذلك تم الاعتماد على النموذج الخطي والنموذج غير الخطي وباستخدام عدة صيغ تم التوصل إلى أفضل صيغة وهي الصيغة الجذرية لطرفي النموذج .

1. **هيكل النموذج :**

يتكون النموذج من معادلة انحدار متعدد يتضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي (عرض النقد، المساعدات الخارجية، النفقات الاستثمارية الحكومية، معدل نمو السكان، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي،إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الناتج المحلي الإجمالي) ومتغير معتمد واحد هو (معدل البطالة)، كما أن النموذج يتضمن المتغير العشوائي والذي يوضع بجانب المتغيرات المستقلة وهو يمثل جميع المتغيرات الأخرى التي تؤثر على معدل البطالة والتي لم يتم التطرق إليها .

ويمكن توصيف الدالة بالشكل الأتي :

$$Y = F (X1, X2, X3, X4, X5, X6, X7, X8)$$

وسيتم استخدام الصيغ القياسية الآتية :

الصيغة الأولى : النموذج الخطي

$$Y = b0 + b1\ X1 + b2\ X2 + b3\ X3 + b4\ X4 + b5\ X5 + b6\ X6 + b7\ X7 + b8\ X8 + Ui$$

الصيغة الثانية : النموذج غير الخطي (الجذر التربيعي)

$$\sqrt{y} = b0 + b1\ \sqrt{x1} + b2\ \sqrt{x2} + b3\ \sqrt{x3} + b4\ \sqrt{x4} + b5\ \sqrt{x5} + b6\ \sqrt{x6} + b7\sqrt{x7} + b8\ \sqrt{x8} + Ui$$

إذ يعبر :

Y: معدل البطالة وهو يمثل المتغير المعتمد (المستجيب) وقد عبرنا عنه بنسبة مئوية.

X1: عرض النقد وقد عبرنا عنه بالأرقام المطلقة وبالأسعار الجارية.

X2: المساعدات الخارجية وقد عبرنا عنه بالأرقام المطلقة وبالأسعار الجارية.

X3: النفقات الاستثمارية الحكومية وقد عبرنا عنه بالأرقام المطلقة وبالأسعار الجارية.

X4: معدل نمو السكان وقد عبرنا عنه بنسبة مئوية.

X5: معدل التضخم وقد عبرنا عنه بنسبة مئوية.

X6: سعر الفائدة الحقيقي وقد عبرنا عنه بنسبة مئوية.

X7: إجمالي تكوين رأس المال الثابت وقد عبرنا عنه بالأرقام المطلقة وبالأسعار الجارية.

X8: الناتج المحلي الإجمالي وقد عبرنا عنه بالأرقام المطلقة وبالأسعار الجارية.

Ui: المتغير العشوائي، وهو يعبر عن المتغيرات الأخرى جميعاً والتي يمكن أن تؤثر على مستوى البطالة والتي لم يتطرق إليها الباحث، إذ أن لكل ظاهرة أو متغير مدروس العديد من العوامل المختلفة والتي تؤثر فيها بشتى الطرق، ولذا فقد يتناول المهتم بالموضوع أحد تلك العوامل أو مجموعة منها لكنه بدون شك لن يكون قادراً على الإلمام بجميع العوامل المؤثرة أما لصعوبة قياسها كمياً أو لعدم القدرة على حصرها وتوفير البيانات اللازمة عنها لذلك يستعاض عنها بالمتغير (Ui) والذي يعبر عن تلك المتغيرات جميعاً.

2. **عرض وتحليل نتائج تقدير النموذج الاقتصادي القياسي المستخدم :**

بعد إدخال البيانات في برنامج SPSS ظهرت نتائج تقدير كل من النموذج الخطي ونموذج الجذر التربيعي (بعد أجراء سلسلة من المحاولات لاختبار أفضل نموذج غير خطي) وتم استخدام طريقة الانحدار التدريجي Stepwise لإظهار النتائج وكما يلي :

أ. نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل البطالة في الاردن خلال المدة (1991 – 2013)

**الجدول (3)**

Model Summary [b]

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | .605[a] | .367 | .336 | 1.65898 | .885 |

a. Predictors: (Constant), x8

b. Dependent Variable: y

**الجدول (4)**

ANOVA [a]

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 33.441 | 1 | 33.441 | 12.150 | .002[b] |
| | Residual | 57.797 | 21 | 2.752 | | |
| | Total | 91.237 | 22 | | | |

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x8

**الجدول** (5)

**Coefficients** [a]

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. | Collinearity Statistics | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | | Tolerance | VIF |
| 1 | (Constant) | 16.200 | .634 | | 25.552 | .000 | | |
| | x8 | .000 | .000 | -.605- | -3.486- | .002 | 1.000 | 1.000 |

a. Dependent Variable: y

**الجدول** (6)

**Excluded Variables** [a]

| Model | | Beta In | t | Sig. | Partial Correlation | Collinearity Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | Tolerance | VIF | Minimum Tolerance |
| 1 | x1 | -.296-[b] | -.160- | .875 | -.036- | .009 | 108.606 | .009 |
| | x2 | -.058-[b] | -.259- | .798 | -.058- | .629 | 1.591 | .629 |
| | x3 | -.216-[b] | -.662- | .516 | -.146- | .291 | 3.432 | .291 |
| | x4 | .191[b] | .990 | .334 | .216 | .815 | 1.227 | .815 |
| | x5 | .008[b] | .042 | .967 | .009 | .944 | 1.059 | .944 |
| | x6 | -.158-[b] | -.764- | .454 | -.168- | .716 | 1.396 | .716 |
| | x7 | 1.017[b] | .961 | .348 | .210 | .027 | 36.942 | .027 |

a. Dependent Variable: y

b. Predictors in the Model: (Constant), x8

ب . نتائج تقدير النموذج الغير خطي (نموذج الجذر التربيعي) لمعدل البطالة في الاردن خلال المدة (1991 – 2013) :

**الجدول** (7)

**Model Summary** [c]

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | .622[a] | .387 | .353 | .21794 | |
| 2 | .747[b] | .558 | .506 | .19051 | 1.991 |

a. Predictors: (Constant), SQRTX3

b. Predictors: (Constant), SQRTX3, SQRTX6

c. Dependent Variable: SQRTY

**الجدول** (8)

**ANOVA** [a]

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | .541 | 1 | .541 | 11.384 | .003[b] |
| | Residual | .855 | 18 | .047 | | |
| | Total | 1.396 | 19 | | | |
| 2 | Regression | .779 | 2 | .389 | 10.727 | .001[c] |
| | Residual | .617 | 17 | .036 | | |
| | Total | 1.396 | 19 | | | |

a. Dependent Variable: SQRTY, b. Predictors: (Constant), SQRTX3, c. Predictors: (Constant), SQRTX3, SQRTX6

الجدول (9)

**Coefficients** [a]

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. | Collinearity Statistics | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | | Tolerance | VIF |
| 1 | (Constant) | 4.592 | .239 | | 19.179 | .000 | | |
| | SQRTX3 | -.035- | .010 | -.622- | -3.374- | .003 | 1.000 | 1.000 |
| 2 | (Constant) | 5.773 | .506 | | 11.402 | .000 | | |
| | SQRTX3 | -.061- | .014 | -1.094- | -4.469- | .000 | .434 | 2.302 |
| | SQRTX6 | -.235- | .092 | -.627- | -2.560- | .020 | .434 | 2.302 |

a. Dependent Variable: SQRTY

الجدول (10)

**Excluded Variables [a]**

| Model | | Beta In | t | Sig. | Partial Correlation | Collinearity Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | Tolerance | VIF | Minimum Tolerance |
| 1 | SQRTX8 | -.287-[b] | -.584- | .567 | -.140- | .147 | 6.812 | .147 |
| | SQRTX7 | .051[b] | .109 | .915 | .026 | .163 | 6.116 | .163 |
| | SQRTX6 | -.627-[b] | -2.560- | .020 | -.528- | .434 | 2.302 | .434 |
| | SQRTX5 | .203[b] | 1.026 | .319 | .241 | .868 | 1.153 | .868 |
| | SQRTX4 | .236[b] | 1.130 | .274 | .264 | .767 | 1.304 | .767 |
| | SQRTX2 | .075[b] | .256 | .801 | .062 | .423 | 2.366 | .423 |
| | SQRTX1 | -.209-[b] | -.396- | .697 | -.096- | .128 | 7.795 | .128 |
| 2 | SQRTX8 | -.118-[c] | -.270- | .791 | -.067- | .143 | 6.989 | .109 |
| | SQRTX7 | .083[c] | .203 | .842 | .051 | .163 | 6.122 | .132 |
| | SQRTX5 | -.100-[c] | -.452- | .658 | -.112- | .553 | 1.807 | .277 |
| | SQRTX4 | -.099-[c] | -.410- | .688 | -.102- | .464 | 2.156 | .201 |
| | SQRTX2 | .186[c] | .731 | .475 | .180 | .411 | 2.435 | .238 |
| | SQRTX1 | -.003-[c] | -.007- | .995 | -.002- | .124 | 8.051 | .096 |

a. Dependent Variable: SQRTY

b. Predictors in the Model: (Constant), SQRTX3

c. Predictors in the Model: (Constant), SQRTX3, SQRTX6

لغرض معرفة مدى صلاحية نتائج النماذج القياسية المقدرة والمتعلقة بمعدل البطالة في الأردن، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية كل نموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك انتقاء أفضل نموذج للقيام باختباره من الناحية القياسية.

1. **الدراسة الاقتصادية للنموذج الخطي والنموذج غير الخطي (الجذر التربيعي):**

يتبين من النتائج المعروضة في الجدولين (5)، (6) أثر المتغيرات المستقلة على معدل البطالة باستخدام النموذج الخطي إذ أن ارتفاع عرض النقد بمقدار مليون دينار يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.296–)، وعند ارتفاع المساعدات الخارجية بمقدار مليون دينار يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.058–)، وعند ارتفاع النفقات الاستثمارية الحكومية بمقدار مليون دينار يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.216–)، وعند ارتفاع معدل نمو السكان بنسبة (٪1) يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة (0.191)، وعند ارتفاع معدل التضخم بنسبة (٪1) يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة (0.008)، وعند ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بنسبة (٪1) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.158–)، وعند ارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بمقدار مليون دينار يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة (1.017)، وأخيراً فان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مليون دينار يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة (0.0001) .

كما يتبين من النتائج المعروضة في الجدولين (9)، (10) أثر نفس المتغيرات المستقلة على معدل البطالة باستخدام النموذج غير الخطي (الجذر التربيعي) إذ أن ارتفاع عرض النقد بنسبة (٪1) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.003–)، وعند ارتفاع المساعدات الخارجية بنسبة (٪1) يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة (0.186)، وعند ارتفاع النفقات الاستثمارية الحكومية بنسبة (٪1) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.061–)، وعند ارتفاع معدل نمو السكان بنسبة (٪1) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.099–)، وعند ارتفاع معدل التضخم بنسبة (٪1) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.10–)، وعند ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بنسبة (٪1) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.235 –)، وعند ارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة (٪1) يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة (0.083)، وأخيراً فان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٪1) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.118–) .

والملاحظة المهمة التي يمكن تسجيلها هو أنه عند استخدام أسلوب الانحدار التدريجي في النموذج الخطي تم اختيار متغير معنوي واحد والمبين في الجدول (11) وهو الناتج المحلي الإجمالي (X8) وكان معامل ارتباطها بمعدل البطالة (0.605) وقد فسر هذا المتغير (٪37) من التغير الحاصل في معدل البطالة وقد بلغ الخطأ المعياري (1.659). في حين عند استخدام النموذج الغير خطي (نموذج الجذر التربيعي) تم اختيار متغيرين والمبين في الجدول (12) هما النفقات الاستثمارية الحكومية (x3) وكان أثرها عكسيا ومطابقا للفرضية الخاصة بها، وسعر الفائدة الحقيقي (x6) وكان أثرها عكسيا وغير مطابقا للفرضية الخاصة بها وهذا يعني حتى في ظل ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي فان المستثمرون يتوجهون إلى استثمار أموالهم وهذا يؤدي إلى انخفاض

معدل البطالة، وكان معامل ارتباطهما بمعدل البطالة موجبا وقويا وبنسبة (0.747) وقد فسر هذين المتغيرين (56٪) من التغير الحاصل في معدل البطالة وقـد بلغ الخطـــأ المعياري (0.191).

**الجدول** (11): نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل البطالة في الاردن خلال المدة (1991 – 2013)

| الخطأ المعياري | معامل التحديد | معامل الارتباط R | المتغيرات التي تم اختيارها |
|---|---|---|---|
| 1.659 | 0.367 | 0.605 | X 8 |

**الجدول** (12): نتائج تقدير النموذج الغير خطي (نموذج الجذر التربيعي) لمعدل البطالة في الاردن خلال المدة (1991 – 2013)

| الخطأ المعياري | معامل التحديد | معامل الارتباط R | المتغيرات التي تم اختيارها |
|---|---|---|---|
| 0.191 | 0.558 | 0.747 | X 3<br>X 6 |

**2.الدراسة الإحصائية للنموذج الخطي والنموذج غير الخطي (الجذر التربيعي) :**

أ. الدراسة الإحصائية للنموذج الخطي :

اختبار معنوية المعالم : تستخدم إحصائية ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج ويتم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو الاتي:

فرضية العدم $H0: b0 = b1 = b2 = \ldots\ldots = b4 = 0$

الفرضية البديلة $H1: b0 \neq b1 \neq b2 \neq \ldots\ldots \neq b4 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار (t) للنموذج الخطي من خلال الجدول (13) الذي توضح من خلاله القيم المحسوبة t cal. للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية t tab. وأدنى مستوى معنوية prob. وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ .

إن القيمة الجدولية t tab. نستخرجها من الجدول الخاص بـ (t) وبدرجة حرية (n – k) وتساوي 23 – 8 = 15 ومستوى معنوية = $\alpha$ 0.05 فان قيمة (t) هي 2.131 .

وباستخدام أسلوب الانحدار التدريجي حصلنا على النتائج الآتية :

**جدول** (13): نتائج اختبار (t) للنموذج الخطي المقدر

| المقدرات | المعاملات | القيم المحسوبة t cal. | القيم الجدولية t tab. | ادنى مستوى معنوية prob. |
|---|---|---|---|---|
| الثابت | b0 | 25.552 | 2.131 | 0.000 |
| X8 | b8 | -3.486 | 2.131 | 0.002 |

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة

يتضح من خلال الجدول (13) معنوية الثابت (b0) وكذلك معنوية المعلمة الثامنة (b8) حيث كانت القيم المحسوبة لكليها أكبر من القيم الجدولية وبهذا سيتم رفض فرضية العدم H0، ويتم قبول الثابت والمتغير X8 في النموذج، وقد تم استبعاد المتغيرات الأخرى من النموذج لعدم معنويتها إحصائياً .

ب. الدراسة الإحصائية للنموذج الغير خطي (نموذج الجذر التربيعي) : يوضح الجدول (14) نتائج اختبار (t) لنموذج الجذر التربيعي والقيم المحسوبة t cal. للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية t tab. وادنى مستوى معنوية prob. وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ كما في الجدول الاتي:

**جدول** (14): نتائج اختبار (t) لنموذج الجذر التربيعي

| المقدرات | المعاملات | القيم المحسوبة t cal. | القيم الجدولية t tab. | ادنى مستوى معنوية prob. |
|---|---|---|---|---|
| الثابت | b0 | 11.402 | 2.131 | 0.000 |
| X3 | b3 | -4.469 | 2.131 | 0.000 |
| X6 | b6 | -2.56 | 2.131 | 0.000 |

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة

يتضح من خلال الجدول (14) معنوية الثابت (b0) وكذلك معنوية المعلمتين (b3)، (b6) حيث كانت القيم المحسوبة لتلك المعلمات أكبر من قيمتها الجدولية وبهذا سيتم رفض فرضية العدم H0، أي أن b0، b3، b6 معنوية وبذلك يمكن قبول الثابت والمتغيرين X3، X6 في النموذج، وقد تم استبعاد المتغيرات الأخرى من النموذج لعدم معنويتها الإحصائية .

3. اختيار النموذج الملائم : من خلال مقارنة النتائج في الجدولين (11، 12) وكذلك الجدولين (13، 14) نلاحظ أن النموذج الأول (الخطي) غير مقبول بينما النموذج الثاني (الجذر التربيعي) فهو مقبول قياسياً حيث أن قيمة معامل التحديد للنموذج الثاني كان أفضل من النموذج الأول (نموذج خطي 0.367 < نموذج جذر تربيعي 0.558 ) وكذلك الخطأ المعياري كان أقل (نموذج خطي 1.659> نموذج جذر تربيعي 0.191 ) بالإضافة إلى اختيار نموذج الجذر التربيعي لمتغيرين اثنين وهما X3، X6 في حين أن النموذج الخطي قد اختار متغير واحد فقط وهو X8 وعليه فان النموذج الذي سيتم الاخذ بها بعين الاعتبار في بقية الدراسة هو نموذج الجذر التربيعي .

4. اختبار النموذج من الناحية القياسية :

بعد أن تأكدنا من قبول نموذج الجذر التربيعي، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به وكما يلي :

أ. **اختبار الازدواج الخطي** : لغرض بناء نموذج ذو مصداقية عالية وخاصة عند اعتماده في التطبيق والتنبؤ، ينبغي عدم وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة، وهناك عدة طرق يمكن من خلالها الكشف وتشخيص الارتباط الخطي المتعدد أو الازدواج الخطي بين متغيرات الدراسة، ونكتفي بالإشارة الى طريقة واحدة فقط وهي استخدام معامل (variance inflation factor ) ويرمز له اختصارا ( VIF) حيث يتم في البداية حساب قيمة (Tolerance) لكل من المتغيرات المستقلة بالشكل الاتي:

$$\text{Tolerance value} = 1 - R^2$$

ثم يستخرج VIF وفق الصيغة الآتية :

$$VIF = 1 \div \text{Tolerance}$$

ويعتبر هذا المعامل مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة على زيادة تباين معلمة المتغير المستقل .

ان الحصول على قيمة VIF لأحد المتغيرات المستقلة بمقدار تزيد عن خمسة تشير الى أن تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة الازدواج الخطي وأن قيمة VIF أقل من ذلك يشير إلى عدم تأثر أي منها بمشكلة الازدواج الخطي .

ولغرض التأكد من وجود مشكلة الازدواج الخطي من عدمه فقد تم تطبيق هذا الاختبار باستخدام برنامج SPSS وتم الحصول على المعلومات الآتية الموضحة في الجدول (15) :

**جدول** (15): نتائج اختبار VIF للازدواج الخطي

| المتغيرات | Tolerance | VIF |
|---|---|---|
| X3 | 0.434 | 2.302 |
| X6 | 0.434 | 2.302 |

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة

من خلال النتائج الواردة في جدول (15) تبين عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين متغيري الدراسة حيث كانت قيمة VIF للمتغيرين أقل من خمسة .

ب. **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء** : سيتم الاعتماد على اختبار ديربن واتسون (Durbin Watson test) لفحص مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام برنامج spss، إن هذا الاختبار يفترض وجود فرضيتين أساسيتين هما :

فرضية العدم : وتنص على انعدام الارتباط الذاتي

$$H0: P = 0$$

الفرضية البديلة : وتنص على وجود الارتباط الذاتي

$$H1: P \neq 0$$

حيث يتم المقارنة من خلال هذا الاختبار بين قيمة (DW) المحسوبة والتي تساوي 1.991 وقيمة (DW) المستخرجة مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد المشاهدات N = 23 وعدد المتغيرات المستقلة K = 2 نجد قيمة du تساوي 1.543 وقيمة d l تساوي 1.168 وهاتين القيمتين تحددان مساحة مابين (0، 4) وكـــما هو موضـــح فـــي الشكل (1) فـأن قيمـة (DW) المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث كانت ( du < DW < 4- du) وبالتالي النموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء .

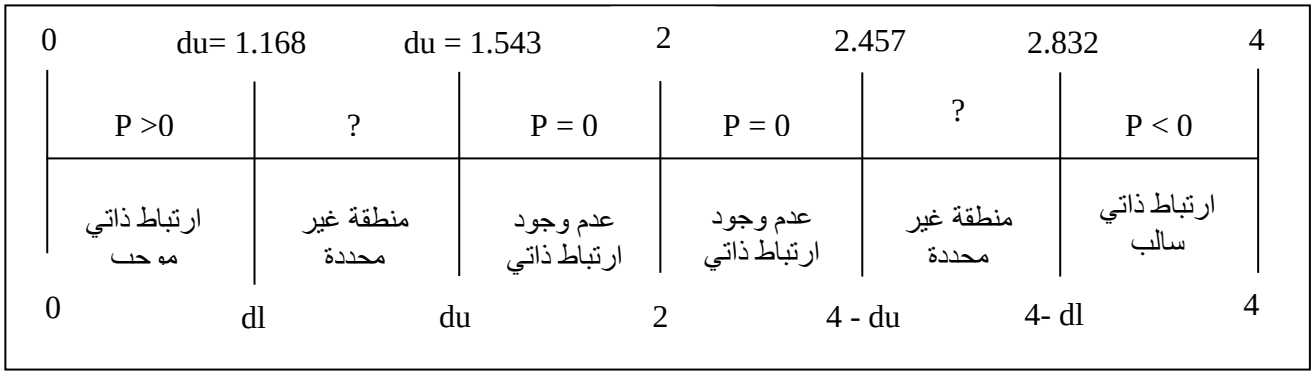


cm 2.7

شكل (1) مناطق القبول والرفض لاختبار ديربن واتسون

ج. **اختبار عدم تجانس التباين** : سيتم الاعتماد على الشكل الانتشاري بين قيم البواقي للنموذج والقيم المتنبئة لغرض اختيار مشكلة عدم تجانس التباين، وبعد القيام بهذه الخطوة من خلال برنامج Spss حصلنا على الشكل الانتشاري (2) ويتبين لنا من

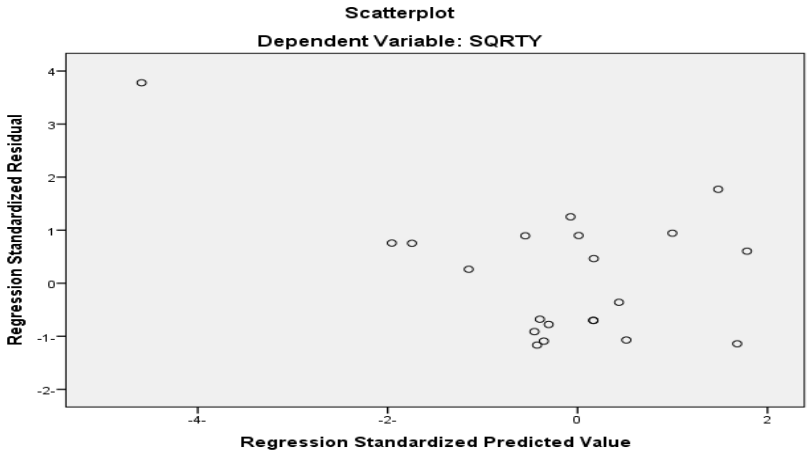


**الشكل** (2): اختبار عدم تجانس التباين

الشكل الانتشاري عدم وجود شكل ذات نمط خاص مما يشير إلى قناعة بعدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين أي أن التباين ثابت

## 5.الاستنتاجات والتوصيات

### 1.5. الاستنتاجات

لقد توصلت الدراسة للاستنتاجات الآتية :

1. يعاني الاقتصاد الأردني بشكل مزمن من مشكلة البطالة، على الرغم من اتجاه هذه المشكلة إلى التراجع خلال السنوات الأخير من الدراسة وخاصة سنة 2012 .
2. إن معدلات البطالة في الأردن كانت متفاوتة بين الذكور والإناث خلال المدة موضوع الدراسة، إذ كانت مرتفعة لدى الإناث مقارنة مع الذكور وكان متوسط معدلات البطالة تزيد بمقدار الضعف لدى الإناث مقارنة مع الذكور، وهذا يرجع أما إلى عدم رغبة الإناث بالانضمام إلى قوة العمل بسبب العادات والتقاليد، أو بسبب ظروف سوق العمل حيث تنخفض أجور الإناث، أو بسبب طول مدة ساعات الدوام الرسمية وعدم قدرة النساء التوفيق بين تلك الساعات والالتزامات المنزلية الملقاة على عاتقهن، أو بسبب عدم توفر فرص عمل مناسبة وملائمة.
3. تبين من خلال معاملات الارتباط بأن كل من (النفقات الاستثمارية الحكومية، سعر الفائدة الحقيقي) لهما علاقة ارتباط موجبة وقوية مع معدل البطالة في الأردن .
4. يميل المستثمرون إلى استثمار أموالهم حتى في ظل ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي وهذا يؤدي إلى التخفيف من معدلات البطالة .
5. تبين من خلال معامل التحديد بأن كل من (النفقات الاستثمارية الحكومية، سعر الفائدة الحقيقي) لهما دور كبير بتفسير التغير في معدل البطالة في الأردن .
6. إن المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا على معدل البطالة في الأردن هما (النفقات الاستثمارية الحكومية، سعر الفائدة الحقيقي) لذا تعتبر تلك المتغيرات محددات مهمة لمستوى البطالة .

### 2.5. المقترحات

يقترح الباحث الاتي :

1. من الضروري تغيير الصورة النمطية عن عمل المرأة وضرورة إفساح المجال للنساء في سوق العمل للاستفادة من تلك الطاقات المعطلة.
2. ضرورة السيطرة على العوامل والتحكم بالمتغيرات المذكورة في البحث والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى البطالة، ودراستها وتحليلها والتنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من حدة البطالة.
3. ضرورة قيام السلطات بأتباع سياسات نقدية مناسبة للتحكم في عرض النقد ومحاولة تخفيض سعر الفائدة قدر الإمكان من أجل تخفيض كلف الاستثمار وزيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة .
4. زيادة مستوى الاستثمار في الاقتصاد الأردني وخاصة في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة مثل القطاع الزراعي والصناعي وإدخال التحسينات والتقنيات الحديثة في تلك القطاعات ومنح التسهيلات من قبل الحكومة لتلك القطاعات لتشجيع نمو الإنتاج المحلي لمنافسة المنتجات الأخرى المتوفرة في الأسواق العالمية .
5. تنمية ودعم دور القطاع الخاص لخلق فرص العمل، وتشجيعه من خلال منح تسهيلات كتخفيض الضرائب وتبني سياسة الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص لأنه يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي .
6. تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة بهدف امتصاص البطالة وخصوصا بين الشباب من خلال قيام الحكومة بإقراض الشباب العاطلين بالأموال الكافية وبفوائد منخفضة.
7. تقليص عدد سنوات الخدمة في الوظائف الحكومية، وتشجيع التقاعد المبكر لإفساح المجال أمام الخريجين الجدد ليستغلوا تلك

الوظائف التي تم استحداثها، مع الأخذ بنظر الاعتبار الحاجة لبعض الاختصاصات النادرة.

8. وضع ضوابط لمنع ازدواجية الوظائف، بحيث لايجمع الموظف الحكومي وظيفة اخرى بجانب وظيفته الحكومية الحالية .

9. الاهتمام بشكل اكبر بفئة الشباب وإعدادهم الإعداد المطلوب من جميع النواحي وخاصة العلمية لتمكينهم من الحصول على فرص العمل المتناسبة مع قدراتهم وقابلياتهم المختلفة.

10. إعادة تقييم سياسات وجودة وكفاءة نظام التعليم وتطوير المناهج من خلال خلق استراتيجيات يربط مخرجات التعليم مع سياسات التشغيل وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل المحلي .

## 6. المصادر

### 1.6. المصادر العربية


**أ. النشرات الرسمية :**

1. البنك الدولي على الموقع http://data.albankaldawli.org

**ب. الرسائل الجامعية :**

1. الأسطل، محمد مازن محمد، (2014)، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين للمدة (1996 – 2012)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة .
2. عبدالرحمن، إسماعيل مصطفى، (2002)، بطالة القوى العاملة في أقليم كوردستان العراق مع التركيز على محافظة السليمانية للفترة (2001–1990)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية.
3. كرمافى، كوفان طه عبدالله، (2013) ، واقع البطالة – الأسباب والمعالجات دراسة ميدانية لعينة من الأسر في مدينة دهوك لعام 2012، رسالة ماجستير مقدمة إلى فاكلتي القانون والإدارة، جامعة دهوك.

**ج. الدوريات :**

1. البريفكاني، احمد محمد اسماعيل – رشيد، خمى ناصر – الاتروشي، جاسم محو سلو، (2010)، ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك ( الاسباب والمعالجات)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (23)، العدد (100) .
2. البكر، محمد بن عبدالله، (2009)،البطالة و الآثار النفسية : دراسة ميدانية تحليلية، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، المجلد (26)، العدد (51).
3. العيد، جلال شيخ – بهدي، عيسى، (2012)، قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996–2011، مجلة الباحث، العدد (11).
4. الكرخي، مجيد عبد جعفر، (2001)، الإنفاق الحكومي والتحديات الاجتماعية في الوطن العربي، مجلة أم المعارك، العدد (26).
5. الأعظمي، حميد فرج، (2000)، الأثار الاقتصادية لرسالة التدبير في إيقاف التضخم الجامح في الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (2) .
6. المقداد، محمد رفعت، (2008)، النمو السكاني وأثره في القوى العاملة في القطر العربي السوري بين عامي 1960 و2004 ، مجلة جامعة دمشق، المجلد (24) ، العدد (4).
7. درويش، سالم سليمان، (2013)، تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1999 – 2009 والآثار الاقتصادية لذلك" دراسة تحليلية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (21)، العدد (1) .
8. جودة، ندوة هلال – عيسى، رجاء عبد الله، (2010)، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار-Toda Yamamoto، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية،المجلد (12)، العدد (3) .
9. حسين، رحيم – عبادي، محمد، (2013)، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1989 – 2009، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلّد (40)، العدد (2).
10. عثامنة، عبد الباسط عبدالله – الزعبي، بشير خليفة، (2009)، العلاقة بين الاستثمار والتشغيل في الاردن : دراسة تحليلية قياسية للمدة 1973 – 2005، مجلة دراسات للعلوم الادارية، المجلد (36)، العدد (2) .
11. مهدي، صائب حسن، (2010)، البطالة في الدول العربية – الواقع والاسباب في ظل عالم متغير، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد (12)، العدد (3) .

**د. الكتب :**

1. الوزني، خالد واصف – الرفاعي، احمد حسين، (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن .
2. خليل، علي محمد – اللوزي، سليمان احمد، (1999)، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن .
3. حسين، مجيد علي – سعيد، عفاف عبدالجبار، (2004)، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
4. خلف، فليح حسن، (2007)، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للطباعة والنشر، عمان، الاردن .
5. عبدالرحمن، اسماعيل – عريقات، حربي محمد، (2004)، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن .


### 2.6. المصادر الانكليزية


**A. Articles :**

1. Ayemere , Ibadin Lawrence - Moni Osedebamhen Matthew & Eikhomun Daniel Ehi , 2014 , Real Sector, Gross Fixed Capital Formation and the Nigerian Stock Market, Vol.6, No.33.
2. Hosoya , Bykei , 2002 , Tax Financed Government Health Expenditure and Growth with Capital Deepening Externality , Economics Bulletin , Vol.5 , Iss. 14 .
3. Rauch, Jason N. & Chi , Ying F. , 2010 , The Plight of Green GDP in China ,The Journal of Sustainable Development , Vol. 3 , Iss.1.

**B.Books :**

1. Delong , J.Bradford , 2002 , Macroeconomics , Mc Graw-Hill Companies , Inc. , New York ,USA
2. Willsmore , A.W. , 1973 , Business Budgets in Practice ,5th ed. , Pitman Publishing , Canada .

# بێ کاری ل ئوردنێ هه ر ژ سالا 1991 هه تا 2013

**پوخته:**

ئارمانجا ڤێ ڤه کولینێ ئه وه شلوڤه کرنا لا یه ن و ڤاکته رێن بێ کاریێ ل ئوردنێ ب بشت به ستن ل سه ر داتاێن سالانه یێ تیکرایێ بێکاریی وه ك گورانکاره‌کێ لاوه کی و کومه کا گورانکاریێن سه ره کی وه ك (خستنه رو یا پاره ی، هاریکارین ده رڤه ی، خه رجین وه به رهێنانا حکومی، ژمارا که سان، تیکرایی هه لاوسانێ، نرخێ فایده ی یێ درستی،کوژمێ سه رمایا چه سپای ، ژکو ژمی ئه نجامی خوی ) بو کومه کا سالا هه ر ژ سالا 1991 هه تا 2013، و دڤه کولینی دا دیار بو کو تێکرایی بێکاریی یی بلند بو ل ده ف ره گه زێ مێ جیاوازی دگه ل ره گه زێ نێر کو تێکرایی بێکاریێ لده ف ره گه زێ مێ گه هشته (25.10٪) به لی تێکرا ل ده ف ره گه زێ نێر گه هشته (12.47٪) دماوی ڤه کولینێ دا، هه روه سا تێکرا بێکاریی گه له ك هه ستیار بو دگه ل ئه و گورانکاریت جێدبن لسه ر خه رجین وهه به رهینانا حکومی، نرخێ فایده ی یی درستی، سروشتی به لی هه ستیارا وێ کێمتر بو ژ گورانکارین جێدبن ل سه ر خستنه رویا پاره ی، هاریکاریت ده رڤه ی ، تیکرایی گه شه کرنا که سان، تیکرایی هه لاوسانێ، کوژمێ سه رمایا چه سپای، کو ژمی ئه نجامی خوی .

**پەیڤێن سەرەکی**: تێگەهێ بێکاریی، هژمارتنا تێکرایی بێکاریێ، لایەنێن بێکاریی، فاکتەرێن بێکاریی ل ئوردنێ.

# Unemployment in the Hashemite Kingdom of Jordan from 1991 Until 2013

## Abstract:

This study aims to analyze the trends and determinants of unemployment in the Hashemite Kingdom of Jordan, based on annual data for the unemployment rate as a depended variable and a number of independent variables as (money supply, foreign aid, government investment expenditure , the number of the population, inflation rate, the real interest rate, gross fixed capital formation , gross domestic product ) for a series of time stretching from 1991 until 2013, and was found by the study that unemployment rates were higher in females compared with males reaching the arithmetic average of the rate of unemployment among females (25.10%), while the average for males (12.47%) During the period of study; In addition, the rate Unemployment was highly sensitive to changes in government investment expenditure, real interest rate while he was less sensitive to changes in the money supply , foreign aid , the population growth rate , inflation rate , gross fixed capital formation , gross domestic product.

**Keywords:** the concept of unemployment, the unemployment rate measure, unemployment paths, the determinants of unemployment in Jordan.